

مدنيو دير الزور ومزادات الصراع

تقرير موجز عن عمليات ابتزاز أطراف الصراع للمدنيين في دير الزور

تنقسم محافظة دير الزور من ناحية السيطرة العسكرية ومن الناحية الإدارية إلى قسمين الأول: يقع جنوب نهر الفرات والمعروف إعلامياً بمناطق غرب الفرات ويشمل المدن الثلاثة (دير الزور - الميادين - البوكمال) إضافة إلى كافة البلدات والقرى وتسيطر عليها القوات الحكومية السورية وتتواجد فيها أيضاً القوات الروسية ومليشيات محلية كقوات العشائر وأخرى أجنبية كلاء القدس، فيما تسيطر قوات سوريا الديمقراطية على مناطق شمال النهر والمعروف إعلامياً بشرق الفرات وتضم نواحي الكسرة والصور والبصيرة وذيبان وهجين وغيرها.

كما فعلت في مناطق سورية أخرى أطلقت السلطات السورية ما يعرف **بالمصالحات** أو التسويات لتسهيل عودة النازحين واللاجئين خاصة المعارضين منهم وهي عبارة عن تعهد "بعدم العودة إلى إثارة الشغب والتخريب والإرهاب وعدم الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة وعدم الاعتداء على الجيش والأمن وعدم حمل السلاح". شكّلت هذه المصالحات مدخلاً لمئات الأشخاص للعودة إلى مناطقهم إلا أن الغالبية العظمى من النازحين يترددون بالعودة ومنهم من يرفضها بشكل قاطع لأسباب **عديدة** ليس آخرها عدم الثقة المطلقة بأجهزة الأمن السورية والتي ارتكبت **انتهاكات** واسعة خلال سنوات الحرب ولا زالت.

انتشرت حواجز في كافة مناطق سيطرة القوات الحكومية تتبع للأفرع الأمنية والقوات العسكرية المتواجدة في دير الزور كالفرقة الرابعة والحرس الجمهوري **والدفاع الوطني**. مارست ولا تزال هذه القوى انتهاكات بحق المدنيين ومنهم عائدين وفقاً للمصالحة حيث الاعتقالات التعسفية والابتزاز والتهديد والنهب، هذا كله إضافة إلى انتهاكات أخرى تشكل واحدة من أهم عوائق العودة وتجبر النازحين على البقاء في مناطق النزوح رغم المخاطر التي يتعرضون لها خاصة في ظل المعارك في محافظة إدلب حيث تتواجد عوائل نازحة من دير الزور، وما يزيد من رفض العودة غياب أي ضمانات للعائدين لحمايتهم من أي انتهاكات قد يتعرضون لها.

على الطرف الآخر فإن أجهزة الاستخبارات وأجهزة أمنية وعسكرية تتبع قوات سوريا الديمقراطية تمارس ضغوطاً كبيرة على أصحاب الأموال والنازحين خاصة في المخيمات بقصد الحصول على الأموال أو ممارسة

أفعال مشينة. تهمة العمل مع فصائل عسكرية أو مجموعات تدعم من قبل تركيا والعمل في صفوف تنظيم الدولة تهم جاهزة للابتزاز خاصة في حال الاعتراض على سلوك هذه الجهات .

يرصد التقرير دفع أموال طائلة لأجهزة الأمن السورية ومسؤولين في أجهزة الاستخبارات ومكافحة الإرهاب والأمن العام التابعة لقوات سوريا الديمقراطية مقابل الإفراج عن معتقلين أو التوقف عن التهديد أو إعادة مسروقات ثمينة.

تسلط هذه الورقة الضوء على عمليات الابتزاز التي تمارس من قبل قوى السيطرة على دير الزور حيث التقت منظمة العدالة مع (12) شخص تعرضوا لمختلف أنواع الابتزاز.

مناطق سيطرة الحكومة السورية

تبدو عمليات الابتزاز من قبل عناصر الأمن السورية والقوات العسكرية ممنهجة حيث يلاحظ تشابه كبير بين العمليات وذلك وفق القصص التي حصلت عليها منظمة العدالة من الشهود.

ووفقاً لأحد الشهود قال لباحث منظمة العدالة من أجل الحياة في مدينة دير الزور: "قامت جهة أمنية تابعة للسلطات السورية باعتقالي ونقلني إلى فرعها في دمشق حيث طلبوا مني دفع مبلغ كبير بمئات الملايين، الطب جاء من جهة حكومية أثناء اعتقالي ولم يفرجوا عني إلا بعد دفع المبلغ كاملاً حيث هددوني بالبقاء رهن الاعتقال في حال عدم الدفع، كانوا يعلمون بأن لدي مال جنيته من عملي لسنوات طويلة وطلبوا مني التنازل عن جزء كبير منه". الملاحظ أن الاعتقال ورغم أن جهة أمنية هي من نفذته إلا أن الطلب جاء من جهات وزارية لسد عجز تحتاجه إحدى الوزارات.

الشاهد (أ.ج) يعمل في تجارة السيارات، طلب منه أحد عناصر الميليشيات التوجه إلى فرع الأمن العسكري في مدينة دير الزور، بعد تردد خوفاً من الاعتقال قرر الشاهد وبناء على ضمان من قبل العنصر الذي اتصل به بأن لن يتعرض للاعتقال. يقول: "بمجرد دخولي إلى الفرع تم اعتقالي وبعد ساعات تم تحويلي إلى فرع فلسطين¹ في دمشق، بقيت مدة شهر لم أتعرض فيها للضرب، تم تحويلي بعدها إلى سجن عدرا المركزي حيث أخلي سبيلي، عرفت بعد خروجي أن عائلتي اضطرت لدفع مبلغ (4) مليون ليرة سورية لأحد كبار الضباط في فرع فلسطين لضمان إطلاق سراحني". اتهم (أ.ج) ببيع سيارة لعنصر من تنظيم الدولة خلال فترة سيطرتهم على مناطق الرقة ودير الزور، ورغم تأكيده أنه وبسبب طبيعة عمله لا يعلم خلفية كل من يتعامل معهم بقي قيد الاعتقال. لا يرغب (أ.ج) بالخروج من سوريا على الرغم من نصائح عائلته والمقربين منه حيث يقول أن اعتقاله كان بقصد المال وأنه لن يتعرض لذلك مجدداً كونه دفع المبلغ المطلوب.

¹ فرع فلسطين أو الفرع 235 وهو مركز اعتقال يتبع لجهاز المخابرات العسكرية ويقع في دمشق

ينتشر عناصر الفرقة الرابعة على سرير نهر الفرات بالقرب من مدينة الميادين، يتقاضون أموالاً مقابل كل ما يدخل إلى مناطق سيطرة القوات الحكومية قادماً من مناطق شمال نهر الفرات. (ح.س) يعمل بالتجارة، قرر العودة إلى مناطق سيطرة الحكومة السورية بعد خروج تنظيم الدولة، لم يكن مطلوباً سابقاً لأي جهة أمنية وافترض أن عودته ستكون ميسرة إلا أنه أراد إدخال سيارته وهذا يتطلب دفع مبلغ عالي لعناصر الفرقة الرابعة. يقول الشاهد: "منتصف عام 2018 اتفقت مع عنصر من إحدى المليشيات لإدخال سيارتي بمبلغ مقبول وأستطيع دفعه وفعلاً هذا ما حصل، بعد يوم واحد من وصولي داهم عناصر من الفرقة الرابعة منزلي وطلبوا مني دفع مبلغ عالي لأن السيارة لم تمر من خلال الحواجز التابعة لهم، لم أكن امتلك هذا المبلغ، أمرني أحدهم بفتح باب السيارة فوجدت بداخلها أسلحة، أمر باعتقالي مع العلم أنني لم أضع أي قطع سلاح في السيارة، تعرفت عليهم من خلال شارات يضعونها على أكتافهم يكتب عليها الفرقة الرابعة."

طلب الشاهد من عناصر الفرقة الانتظار حتى صباح اليوم التالي لتأمين المبلغ، تواصل مع أحد أعيان المنطقة للوساطة، فعلاً تم تخفيض المبلغ مع دفع عمولة للوسيط.

يتعرض متعهدو البناء في مناطق السيطرة الحكومية لابتزازات المكاتب الاقتصادية في مختلف الأفرع الأمنية حيث يضطر المتعهد للدفع المبلغ المطلوب مقابل وقف تهديده بإثارة قضايا قديمة غالباً ما تكون غير صحيحة، أكثر الأفرع ابتزازاً لهذه الشيحة هما الأمن العسكري والسياسي.

يتوجه بعض النازحين خاصة من كبار السن ولم يشاركوا في أي نشاط مدني أو سياسي أو عسكري منذ عام 2011 إلى دمشق طلباً للعلاج، منهم ينهي رحلته بسلام ومنهم من يتعرض للاعتقال. الشاهد (م.ز) ذهب من مناطق سيطرة قوات الجيش الوطني المعارض إلى دمشق في أيلول/سبتمبر 2019 لتعرضه لوعكة صحية. يقول الشاهد: "داهمت المنزل الذي أقمت فيه عناصر من الاستخبارات الجوية، اتهمت بالمشاركة في التظاهرات السلمية في 2011، تم تحويلي إلى فرع فلسطين، بعد (13) يوماً لم أحضر أي جلسة تحقيق ولم يوجه لي أي سؤال تم تحويلي إلى سجن عدرا، بعد ثلاثة أيام تم عرضي على قاضي تحقيق وحكم علي بالبراءة، خرجت من السجن ووجدت أقاربي باستقبالي و أبلغوني أنهم دفعوا مبلغ (5) مليون ليرة سوري لضابط عن

طريق أحد أبناء مدينتي". يؤكد الشاهد أنه لم يتعرض للتعذيب خلال وجوده في فرع فلسطين وكان كلما سأل السجنان يجاوبه قائلاً: "واسطتك كبيرة وأحمد ربك أنا ما عدّبتك".

ترغب العوائل العائدة إلى مناطق سيطرة الحكومة استعادة حياتها الطبيعية بعد سنوات طويلة في مناطق النزوح والابتعاد عن كل ما قد يسبب لها صدام مع السلطات، الشاهد (ه.ي) يقول: "عاد أحد أقاربي إلى دير الزور في العام 2018 وعمل على الحصول على رخصة سلاح فردي يملكه (مسدس)، تواصل مع عنصر في فرع الأمن العسكري لهذا الغرض ووعدته بتلبية طلبه، في اليوم التالي اعتقل قريبي من قبل فرع الأمن العسكري وتم تحويله إلى فرع فلسطين في دمشق بتهمة حيازة سلاح لإرهابيين، لم يخرج إلا بعد دفع مبلغ (2) مليون ليرة سوري برعاية واحد من كبار التجار المقربين من الحكومة".

الشاهد أبو وليد (اسم مستعار) من مدينة البوكمال شرقي دير الزور ويسكن في مدينة الباب، تعرض نتيجة اعتقاله في فرع فلسطين لأشد أنواع التعذيب والإهانة اللفظية حيث اعتقل بتهمة التعامل مع تنظيم الدولة. يقول الشاهد: "بعد سيطرة القوات الحكومية على مناطق في دير الزور عدت إلى منزلي في مدينة البوكمال وتم اعتقاله بعد خمسة أيام فقط من قبل فرع الأمن العسكري ومنه إلى فرع فلسطين في دمشق حيث بقيت (45) يوماً، نقلت بعدها إلى سجن عدرا المركزي حيث تدخلت إحدى المحاميات بعد أن دفع لها أقاربي مبلغ يقارب (3) مليون ليرة سورية تتضمن أجور عملها ومبلغ لدفعه للقاضي الذي سيتم عرضي عليه وهذا بحسب ما قالته المحامية".

مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية

تبرز قضية الابتزاز التي يتعرض لها المدنيون كواحدة من مشكلات كثيرة تعترى أجهزة سوريا الديمقراطية الأمنية والعسكرية ومؤسسات الإدارة الذاتية حيث تشعر أهالي المنطقة بعد الأمان على أموالهم وأعمالهم، تهم كالتعامل مع المعارضة السورية المدعومة من تركيا أو تنظيم الدولة هي من أخطر ما يمكن أن يُتهم به أي شخص وبالتالي لابد من تدخل إما من وجهاء أو دفع مبالغ مالية أو تتدخل علاقات مع مسؤولين في الأجهزة الأمنية للإفراج عن المتهم وذلك نتيجة لعدم قدرة الهيئة المسؤولة عن العدالة من فرض أحكامها وتنفيذها وهذا ما يمكن أن توصف به كافة [المؤسسات المدنية](#) شرق الفرات.

سياسة قوات سورية الديمقراطية في الاعتقال العشوائي والإفراج بناء على ما سبق أدت إلى الإفراج عن عناصر سابقة في تنظيم الدولة شاركت في عمليات عسكرية وأمنية مقابل أموال أو استجابة لوساطة محلّية ترى قيادات عسكرية أنه من الضروري التجاوب معها.

الشاهد (ع.ب) المقيم في ناحية الكسرة غرب دير الزور قال لمنظمة العدالة من أجل الحياة إن أحد أصدقاءه أبلغه أن تقريراً أمنياً "تكميلات" (كما يسمى في الدوائر الأمنية في المنطقة) تضمن اسمه وأسماء أخرى بتهمة التعامل مع قوات المعارضة شمال سوريا. "منذ حوالي 3 أشهر طلب عنصر المخابرات الذي كتب التقرير من صديقي أن أدفع مبلغ (1000) دولار لقاء اتلاف التقرير، رفضت دفع المبلغ واستفدت من علاقات شخصية تربطني مع عناصر في جهاز الأمن العام، قريب لي دفع مبلغ (500) دولار للتخلص من نفس التهمة قبل فترة وجيزة."

معلّم من إحدى قرى ريف دير الزور الغربي كان يعلم تلاميذ الحي في فترة سيطرة تنظيم الدولة على دير الزور، اتهمه جهاز مكافحة الإرهاب التابع لقوات سوريا الديمقراطية بالتعاون مع التنظيم وطلب منه الحضور للتحقيق. يقول الشاهد: "لم التزم بمنهاج التنظيم فقط اعطيت بعض الدروس لتلاميذ الحي للحصول على أجر زهيد أسد به حاجتي ولم أتعامل مع التنظيم أو عناصره، لم أحضر جلسة التحقيق لمعرفة ما سيتم

اعتقالي وهذا ما سيؤثر بشكل مباشر على عملي، تدخل أحد النافذين في الأمن العام لحل القضية وتمكّن من ذلك بعد أن دفعت مبلغ (700) دولار".

مخيمات النازحين في محافظة دير الزور واحدة من أكثر الأمكنة اغراءً للعناصر الأمنية والعسكرية التي تمارس الابتزاز، حيث تستغل حاجات النازحين وظروفهم المعيشية والاجتماعية، إحدى النازحات وهي متزوجة من عنصر أجنبي من تنظيم الدولة تعرضت للابتزاز من قبل عنصر تابع لجهاز الاستخبارات. تقول: " طلب مني أمور ليست أخلاقية بعد أن حصل على رقمي، رغم أنني غيرت رقمي أكثر من مرة ولكن بدون فائدة، بعدها بدء يطلب المال مني ويهدّني بأطفالي، لا أعرف كيف أتخلص من هذا الوضع، أفكر في الخروج إلى جهة بعيدة".

أبو عماد (اسم مستعار) ترك مدينة الرقة بسبب التهديدات التي تلقاها من عناصر الاستخبارات التابعة لسورية الديمقراطية بعد محاولته إعادة سيارته المسروقة من أحد عناصرهم. يقول: " بعد أن تأكّدت أن من سرق سيارتي هو عنصر تابع للاستخبارات وتقدمت بشكوى رسميّة طلبوا مني دفع مبلغ (5) آلاف دولار لاستعادة السيارة، رفضت وطلبت من أصدقائي من الوجهاء وعناصر في الأجهزة الأمنية التدخل ولكن دون جدوى، تعرضت للتهديد بختف أولادي على الرغم من أنني تنازلت عن السيارة وقلت لهم أنني لن أسعى مجدداً لاستعادتها ولكن أيضاً دون جدوى، تبيّن لي أنهم طامعين بأموالي، قررت ترك المدينة حفاظاً على سلامتي وسلامة عائلتي".

الخلاصة

في المناطق الحكومية السورية تبدأ سلسلة الابتزاز من أصغر عنصر في الفرع الأمني أو مختار أو تاجر مرتبط بأفرع أمنية أو عنصر تابع لفرقة عسكرية (الحالات التي وثقتها منظمة العدالة هي عمليات ابتزاز مارسها فرع الأمن العسكري في معظمها وبعضها أمن الدولة والاستخبارات الجوية والفرقة الرابعة)، فرع فلسطين محطة رئيسية في معظم الحالات ولا يتخذ قرار وضع المعتقل في سجن مدني لعرضه على القضاء إلا بعد تقاضي مبالغ طائلة من قبل ضباط الفرع. لا يكشف الضباط الذين يتقاضون المبالغ أسماؤهم وغالباً ما يعرّفوا أنفسهم بألقاب تتغير من فترة إلى أخرى.

تدخل جهة حكومية في إحدى حالات الاعتقال بهدف الابتزاز قد يشير إلى أن عمليات الابتزاز تحولت وسيلة في العديد من مؤسسات الدولة ومنها غير عسكرية أو أمنية للحصول على المال والإثراء وسد العجز الحاصل في بعض الوزارات. الجميع في مناطق الحكومة السورية معرّض لخطر الابتزاز بغض النظر عن موقفه أو خلفيته السياسية. لا ضمانات بعدم التعرض مرة أخرى وهذا ما يضع الأهالي بين نار البقاء مع احتمال التعرض للأخطار أو النزوح والدخول في المجهول.

في مناطق سوريا الديمقراطية فإن عناصر الاستخبارات والأمن العام ومكافحة الإرهاب يمارسون الابتزاز بشكل مباشر غالباً، يستجيبون أحياناً لبعض الوساطات وغالباً لا يعيرونها الاهتمام. في ظل تراجع الحالة الأمنية وانخراط مجموعات تابعة للقوى المسيطرة في التعرّض لأموال الأهالي وأمنهم فإن خيارات الأهالي ضيقة جداً حيث صعوبة الانتقال لمناطق الحكومة وعدم استقرار مناطق شمال سوريا الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني المعارض وبالتالي فإن البقاء رغم ما قد يتعرضون له هو أفضل الخيارات السيئة.